

## إسلاميو المغرب يدافعون عن اتفاق تجاري محجف مع تركيا

ورفض حزب العدالة والتنمية تصديق الأرقام التي جاءت على لسان وزير الصناعة والتجارة التي كشفت عن إغلاق 60 تاجرا محلاتهم بمجرد دخول "ببم" إلى المغرب. واعتبر مصطفى إبراهيمي، أن الرقم لا يبدو صحيحا.

ويتقصد لزرقي، أن "ما يحرك نواب العدالة والتنمية هو الالتزام الأيديولوجي والتبادل المصلحي خاصة أن هؤلاء يعتبرون تركيا الملجأ الأمن عند أي حراك، وتؤكد هذا مع بروز ظاهرة الأتراك الجدد داخل العدالة والتنمية مع مراعاة ثروات في البنوك التركية، ما جعل النواب الإسلاميين يدافعون بشراسة عن بقاء الاتفاق التجاري".

وحاول حزب العدالة والتنمية تبرئة ساحته من أي ارتباط سياسي مع تركيا بعد أن ظهر إلى العلن انحيازها الواضح إلى تركيا.

ونفى مصطفى إبراهيمي، رئيس فريق العدالة والتنمية بالبرلمان، أي علاقة ارتباط بتركيا، مضيفا "إذا كان البعض يغلطه أن يكون لحرزنا والحزب الحاكم فيها الاسم نفسه فهذا شأنه"، مردفا "الذي يهمنا نحن هو مصلحة الوطن والاقتصاد الوطني والتجار المغاربة".

لكن وعلى عكس مزاعم الإسلاميين، وفي ارتباط واضح بين السياسي والاقتصادي تفاقم الغزو التجاري التركي للأسواق في المغرب بعد انتخابات عام 2011، التي فاز فيها العدالة والتنمية وترأس غيرها الحكومة.

ويشير لزرقي إلى أن العدالة والتنمية يراهن على تركيا كحليف إستراتيجي، وهو ما يسرر انفتاح الأسواق المغربية أمام البضائع التركية وقد تم عقد العديد من الشركات بين رجال أعمال من العدالة والتنمية والاتراك للتوريد رغم أن هذه الواردات تنافس في شكل كبير الصناعات المغربية وتسبب بخسائر كبيرة للمعامل وترفع من نسب البطالة في العمل نتيجة إفلاس المؤسسات المُشغلة.

وحماية للاقتصاد المغربي من عبث أي فضيل سياسي طالب برلمانيون مغاربة بالمضي قدما في اتجاه إعادة النظر في اتفاق التبادل الحر مع تركيا محذرين من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني.

جبهة مغربية لوقف غزو البضائع التركية المدعومة

الرباط - دافع إسلاميو المغرب على اتفاق تجاري مثير للجدل مع تركيا، رغم الانتقادات المحلية الواسعة التي طالته، فيما وصفه مراقبون بالمحجف بحق المغرب وذي تداعيات سلبية على اقتصاده.

وبدا حزب العدالة والتنمية الإسلامي (قائد الائتلاف الحكومي) غير راض عن التعامل الصارم لوزارة التجارة مع اتفاق التبادل التجاري الحر الذي يجمع المغرب مع تركيا، بعدما أكد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي مولاي حفيظ العلمي أن هذه الاتفاقية بشكلها الحالي تضر بالاقتصاد.

وكشف مولاي حفيظ العلمي، أن محلات "ببم" التركية المتخصصة في البيع بالتجزئة، تتسبب في إغلاق العشرات من المتاجر المغربية، مضيفا أنه اشترط على مسؤولي الشركة أن تكون 50 في المئة من المنتجات التي يبيعونها مغربية على أضعف الإيمان، وإلا سيتم إغلاقها بأي وسيلة كانت.

وعلى رغم إصرار الاتفاقية على الاقتصاد المغربي، هاجم نواب من الحزب الإسلامي وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد متهمين إياه بممارسة الانتقائية السياسية في موضوع اتفاقيات التبادل الحر.

وقال مصطفى إبراهيمي، رئيس فريق العدالة والتنمية بالغرفة الأولى، "كان علينا أن نتدخل لنطالب بتعامل متوازن مع جميع اتفاقيات التبادل الحر، وذلك لمصلحة المغرب والتجار المغاربة".

ويرى مراقبون أن مصالح مشتركة بين إسلامي المغرب وتركيا التي تدعم الأحزاب الإسلامية في المنطقة وتيار الإسلام السياسي وراء دفاع العدالة والتنمية على الاتفاقية.

ويفسر رشيد لزرقي أستاذ العلوم السياسية انحياز العدالة والتنمية نحو الاتراك على حساب مصلحة الاقتصاد الوطني "بكون الاتراك نهجوا ما يسمى بالاعتماد المتبادل بينهم وبين رجال أعمال من العدالة والتنمية المستفيد الأكبر من اتفاقية التبادل الحر وليس مع الدولة المغربية".

وأوضح لزرقي، أنه "إذا كان المغرب له عجز تجاري مع الاتحاد الأوروبي وواشنطن فهو مقبول بحكم العلاقات التاريخية والدور السياسي الدولي الذين يلعبانه لكن المستغرب هو العجز التجاري الكبير وغير المبرر مع تركيا".

## حصول التيار والشعب على وزارات وازنة يعمق الخلاف مع النهضة



خصومات الأحزاب تركب الفخفاخ

من جهته كشف زهير المغزاوي، الأمين العام لحركة الشعب، عن حصول حزبه على موافقة مبدئية لتولي وزارات التجارة والتكوين والتشغيل. ويحاول الفخفاخ تقريب وجهات النظر بين الأحزاب تجنباً لسيناريو خلفه السابق الحبيب الجملي الذي وقع رفض حكومته بالإجماع. ومن شأن إعلان التيار والشعب حصولهما على قوائم وزارية وازنة أن يعمق الخلافات مع حركة النهضة التي تضغط لأجل حكومة وحدة وطنية، تحافظ من خلالها على نفوذها وتحكم قبضتها على المشهد السياسي بالبلاد. ووصف رئيس مجلس شورى حركة النهضة عبدالكريم الهاروني، الأربعاء، الاختلاف مع رئيس الحكومة المكلف

مع اقتراب إعلان رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ عن ملامح فريقه الحكومي، تتزايد التوقعات بتوجه الفخفاخ إلى إقصاء قلب تونس من الحكومة رافضاً ضغوط حركة النهضة، خاصة بعد إعلان أحزاب الخط الثوري الداعمة له عن حصولها على موافقة مبدئية لتولي وزارات وازنة.

الحكومة، وأنه لا مجال للتأخير أمام ما ينتظر البلاد من استحقاقات عاجلة". وعقب الإعلان عن تشكيلة الحكومة، يتعين في الخطوة التالية دعوة البرلمان إلى جلسة عامة من أجل التصويت على منح الثقة للحكومة المقترحة. ومنذ تعيينه، أكد الفخفاخ أن حزبي قلب تونس (ليبرالي 38 نائبا) والدستوري الحر (دستوري ليبرالي 17 نائبا) سيكونان خارج الائتلاف الحكومي، مشدداً على أن "لابد من موافقة دون معارضة حقيقية". ويتمسك الفخفاخ بحكومة تتكون من غطاء سياسي يجمع الأحزاب الثورية ومن بينها حزبا التيار الديمقراطي وحركة الشعب وهي حكومة تستجيب لرؤية الرئيس قيس سعيد الذي اختار الفخفاخ لمنصب رئيس الحكومة وفق ما يكفله له حقه الدستوري، فيما تصر حركة النهضة وقلب تونس على حكومة ذات غطاء سياسي واسع.

وتعد الوزارات السيادية محل خلاف بين الأحزاب خاصة مع إصرار حزب التيار الديمقراطي على حقايب وزارة بعينها مثل وزارة العدل. وعلى الرغم من أن حركة النهضة تضغط على الفخفاخ لتشريك قلب تونس في الحكومة ومنحه وزارات وازنة إلا أن حزبي التيار الديمقراطي وحركة الشعب كشفا عن حصولهما على موافقة مبدئية لنيل حقايب وزارية في الحكومة الجديدة. وقال القيادي بالتيار الديمقراطي، غازي الشواشي، في تصريحات لوسائل إعلام محلية، الأربعاء، إن حزبه تحصل على موافقة مبدئية على ثلاث وزارات وهي الإصلاح الإداري وأعمال الدولة ووزارة التربية. وفي ما يخص حقيبة وزارة العدل التي يتمسك بها حزب التيار، كشف الشواشي عن تنازل الحزب عنها والقبول بتحييدها. وتكشف موافقة التيار على تحييد وزارة العدل، استجابة الفخفاخ لضغوط حركة النهضة التي ترفض توزيع التيار لهذه الحقيبة.

تونس - أعلن المكتب الإعلامي لرئيس الحكومة التونسية المكلف إلياس الفخفاخ، الأربعاء، عن انتهاء مشاورات تشكيل الحكومة الجمعة، وسط تصاعد التوقعات برفض الفخفاخ الرضوخ لضغوط حركة النهضة الإسلامية، التي تريد فرض حكومة على المقاس يكون فيها حليفها قلب تونس طرفا وازنا في الحكم. وكشف عدنان بن يوسف، عضو الفريق المفاوض لرئيس الحكومة التونسية المكلف إلياس الفخفاخ، إن "الأخير سيعلن، الجمعة، تشكيلته الحكومية، وإن حزب نبيل القروي سيكون خارجها". وتابع بن يوسف في تصريحات صحافية، الأربعاء، أن "حزب قلب تونس (ليبرالي 38 نائبا/ 217 سيكون خارج الحكومة، وهو غير معني بالتشكيلة التي سيتم الإعلان عنها الجمعة القادم، باعتباره خارج الحزام السياسي للفخفاخ".



عدنان بن يوسف حزب نبيل القروي سيكون خارج الحكومة وغير معني بالتشكيلة

وتابع أن "حركة النهضة (54 نائبا) قدمت مقترحات، وستكون ضمن التشكيلة، فيما لا يزال هناك مجال للتشاور خلال الفترة المتبقية (8 أيام)".

## «فلينتلوك» الأميركية تجري مناورات في موريتانيا

نواكشوط - كشف وكيل وزارة الخارجية الأميركية ديفيد هيل، الأربعاء، أن تنظيم بلاده قريبا تمرين فلينتلوك 2020 في موريتانيا لدعم قدرات الجيوش الأفريقية في دحر الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.

وقال هيل، في تصريح صحفي بعد لقائه بالرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، الأربعاء، إن تمرين فلينتلوك العسكري يعزز قدرتنا على العمل مع حلفائنا في الساحل لمجابهة التهديد المتزايد والتطرف، نعرب عن امتناننا لموريتانيا لاستضافتها تدريب فلينتلوك هذا العام.

وسيتمخض التمرين في 18 فبراير الجاري في محافظة اندرا شمال موريتانيا وتشارك فيه جيوش السنغال ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد. وأضاف المسؤول الأميركي أنه "قلق" إزاء عدم الاستقرار المتزايد في الساحل، مؤكدا التزام أميركا تجاه شركائها في هذه المنطقة الحيوية. وأشاد بـ"الانتقال الديمقراطي السلمي التاريخي الذي حدث العام الماضي من رئيس منتخب إلى آخر منتخب"، قائلا "يمثل هذا الانتقال مثالا بارزا للديمقراطيات الأخرى في أفريقيا والعالم العربي".

وأكد هيل دعم واشنطن للجهود التي تبذلها موريتانيا ودول أخرى في المنطقة على المستوى الثنائي ومن خلال مجموعة دول الساحل الخمس لتعزيز الأمن والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

## الحزب الحاكم في الجزائر يستعرض قوته على حكومة جراد

### ملف الصحة يضع مخطط الحكومة تحت وابل من الانتقادات

الشعبية، حيث كانت حينها تمثل جزءا من الحلول المبررة للآزمة السياسية التي لا تزال تعصف بالبلاد، وهو الأمر الذي بات يتكرس تدريجيا خلال الأسابيع الأخيرة في مسار تراجع السلطة القائمة عن الخط السياسي السابق.

### حزب جبهة التحرير الحاكم يريد إبراز نفوذه داخل البرلمان، ومدى قدرته على إمكانية شل عمل الحكومة في ظل تجاهل السلطة له

ولا يستبعد مراقبون للشأن الجزائري، أن تكون الانتقادات الشديدة للنائب البرلماني عن الحزب الحاكم في البلاد، أحد تجليات القبضة غير المعلنة بين الرئيس تبون وحكومته من جهة، وبين أحزاب الأغلبية من جهة ثانية، بسبب تهيمتها في المسار السياسي المفتوح من طرف رئيس الجمهورية. وقد يندرج ذلك في جولة لاستعراض القوة، وإبراز نفوذ وقدرته الحزب داخل البرلمان، وإبراز إمكانية شل عمل الحكومة، بالتحالف مع القوى القريبة منه، في ظل تجاهل الذي يحيط بها من طرف السلطة، والتي تتحجج بدورها بالسرعية الانتخابية المشكوك فيها للبرلمان، وعدم رضئ الشارع عن القوى السياسية الحالية.

يمكننا أن نستسلم لليأس، وأنه كما حقق أسلافنا من جيل نوفمبر ما كان يفعله الكثير مستحليا في التحرر والاستقلال، لا أشك في أن جيل اليوم قادر على أن ينهض بالجزائر من كبوتها ويعيدها إلى سبيل الزدهار والرفق".

وأوضح أنه "ستبني اعتماد نمط جديد وعصري للحكومة، يتسم بالصرامة والشفافية، وقائم على أساس أخلاق الحياة العامة، عبر مكافحة حازمة للفساد والمحاباة والمحسوبية، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على مراجعة المنظومة التشريعية بغرض تعزيز اليات استرجاع الأموال العمومية المنهوبة، وتوفير حماية أكبر للمبلغين عن الفساد، وتوضيح مفهوم تضارب المصالح في القطاعات العمومية والخاصة، فضلا عن تشديد العقوبات المسلسلة على جرائم الفساد وتبويض الأموال".

ووجه عبدالعزیز جراد انتقادات مبطنة إلى سلفه نور الدين بدوي، من خلال إقرار قانون الموازنة العامة الذي ضمنه حزمة من الضرائب على المواطنين، ووصفها بـ"النية المبيتة لزرع بؤر للتوتر الاجتماعي"، وتعهده أمام النواب بمراجعة بعض تلك الرسوم في قانون الموازنة التكميلي خلال الصائفة القادمة.

وتشكل الانتقادات الموجهة للحكومة السابقة، طعنا في الخط السياسي الذي انتهجه المؤسسات الانتقالية السابقة، وقيادة الجيش، التي كانت تتمسك بحكومة بدوي رغم مطالب التحنية المتصاعدة آنذاك في الاحتجاجات

السرطان... اليس هذا يحبط معنويات المرضى والجزائريين عموما". وأضاف "كيف يمكن بناء تجانس بين قرار رئيس الجمهورية القاضي ببناء مستشفى لمرضى السرطان بمدينة الجلفة (300 كلم جنوبي العاصمة)، وبين تصريح وزير الصحة المحيط".

وتابع "تعلمون لماذا الشعب يكره السلطة والحكومة وكل شيء يرمز لها، لأننا غائبون عن حياتنا واهتماماته وانشغالاته اليومية، فهو يواجه لوحده مصاعب الحياة وتداعيات الأزمة".

وكان رئيس الوزراء عبدالعزیز جراد، قد صرح خلال عرض مخطط عمل حكومته بأنه "رغم صعوبة وتعقد الأوضاع لا



موسم التجاذبات السياسية ينطلق في الجزائر

وتسود حالة من الغتور في العلاقة بين السلطة والقوى السياسية الموالية، خاصة بعد الاستحقاق الرئاسي الأخير، حيث رشح التجمع الوطني الديمقراطي أمينه العام عزالدين ميهوبي، بينما قررت القيادة المؤقتة لحزب جبهة التحرير الوطني دعمه، وأدارت ظهرها للمرشح المستقل عبدالمجيد تبون، رغم أنه ينحدر حزبيا من الحزب الحاكم.

وأشار النائب إلياس سعدي، في رسالة قوية للحكومة ولوزير الصحة تحديدا، إلى أن "صحتنا مريضة اليوم، الناس يريدون العلاج ولا يجدونه، كيف لووزير الصحة أن يصرح بعجز الدولة عن استخدام الأدوية الحديثة لمعالجة مرض

### صابر بلادي

الجزائر - وجه العديد من نواب البرلمان الجزائري، انتقادات شديدة لحكومة عبدالعزیز جراد، أثناء مناقشة مخطط العمل، في مؤتمر على بداية التجاذبات السياسية والحزبية تحسبا للتوقع في المشهد القادم، وهو ما يكبل هامش المناورة لدى الجهاز التكتيقي ويدفعه إلى تقديم تنازلات عن عقيدته التكنوقراطية.

ووجه النائب عن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، إلياس سعدي، انتقادات شديدة لووزير الصحة الجديد عبدالرحمن بن بوزيد، حملت رسائل سياسية قوية للحكومة، تحضها على "عدم التفكير في تجاوز القوى السياسية الفاعلة في البلاد، وأن الطابع التكنوقراطي لن يكون صكا على بياض، ولذلك يتوجب المرور على الأحزاب السياسية التي تكون قد شعرت بالتهيميش في الآونة الأخيرة".

ولا تزال الأحزاب السياسية الموالية للسلطة والكتل النيابية التي تمثلها في البرلمان، بعيدة عن حسابات السلطة الجديدة في البلاد، لاسيما بعد انتخاب عبدالمجيد تبون رئيسا للبلاد في انتخابات الثاني عشر من ديسمبر الماضي، فرغم دخول الرجل في مشاورات متقدمة مع الطبقة السياسية والشخصيات المستقلة، لا تزال الأحزاب الحائزة على الأغلبية في البرلمان مهتمة إلى حد الآن.